

# مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية  
تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

## أثر تطبيق برنامج الخصخصة على أداء الشركات: تجارب بعض الدول الأخرى

**'THE IMPACT OF APPLYING OF PRIVATIZATION PROGRAM ON COMPANIES'  
PERFORMANCE: THE EXPERIENCES OF OTHER COUNTRIES**

د. خالد عبد الواحد النخاط<sup>2</sup>

د. أكرم علي زوبي<sup>1</sup>

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات التطبيقية و التي تضمنت تجارب بعض الدول في قارات العالم الست بعد انجاز برنامج الخصخصة، حيث تم إجراء مسح نقدي للدراسات التي اهتمت بدراسة تقييم الأداء المالي و غير المالي قبل و بعد الخصخصة. حيث تبين انه تم استخدام بعض المؤشرات المالية مثل الربحية، الرفع المالي، المصروفات الرأسمالية الاستثمارية في عملية تقييم الأداء المالي، في حين تم استخدام العمليات المتعلقة بالإنتاج، الكفاءة التشغيلية، العاملين، كمؤشرات لقياس الأداء غير المالي. معظم الدراسات التي درست التغير في الأداء بعد الخصخصة أكدت بأن الكفاءة التشغيلية، و الربحية، و المصروفات الرأسمالية الاستثمارية قد زادت، في المقابل كان هناك انخفاض في الرفع المالي. بالإضافة إلى ذلك لم تؤيد معظم الدراسات بأن هناك أثر سلبي للخصخصة علي مستويات العمالة. عموماً يمكن القول بأن هناك تحسن مستمر في أداء الشركات إجمالاً بعد الخصخصة و ذلك باستخدام البيانات المالية و غير المالية.

### Abstract

This paper aims to discuss the most important findings of the empirical studies, which included some experiences from different countries over the world after an achievement of privatization program, where the literature review was carried out, which focused on financial and non-financial performance measures before and after privatization. They use some financial indicators such as profitability, leverage and capital investment spending as a financial performance measures. Also, they use production-related operations, operational efficiency, employment, customers' satisfaction as indicators of non-financial performance measures. The majority of the studies have examined the performance change after privatization confirm that the operational efficiency, profitability, and capital investment spending increase after privatization, in contrast, there is a reduction in financial leverage. In addition, the most part of the studies have not supported that there is an impact of privatization on employment levels. Generally, it can be considered that there is continuous improvement in privatized companies' performance after privatization.

<sup>1</sup> أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة سرت  
<sup>2</sup> أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

## 1. المقدمة:

عانت عدد من دول العالم و لا تزال تعاني من تردي أوضاع الأداء المالي و غير المالي لشركات القطاع العام أو المشاريع الحكومية، مما ترتب علي هذه الأوضاع استفحال الخسائر التي منيت بها تلك الشركات و المشاريع، و بدلا من أن تكون هذه الشركات و المشاريع أحد روافد و دعائم الميزانية العامة للدول ، أصبحت تمثل عبئاً و ثقلاً إضافياً علي الموازنات العامة لتلك الدول، ويرجع السبب في تردي أوضاع الأداء المالي و غير المالي لهذه الشركات و المشاريع، إلي العديد من المسببات ، أهمها المركزية في بعض دول العالم الثالث و ضعف الأجهزة الرقابية و كبر حجم المشروعات و اتساع رقعتها الجغرافية و انتشار فروعها و قلة الخبرات الفنية و المالية و الإدارية في بعض الدول الأخرى (شتا، 1998).

لقد حاولت العديد من الدول إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة فشل شركات القطاع العام، حيث وجدت بعض الدول ضالتها في سياسة الخصخصة التي أثبتت نجاحها بعد أن طبقت في بريطانيا مع نهاية عقد السبعينيات و بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي و منذ ذلك الحين أصبحت الخصخصة ظاهرة عالمية، و أصبح ينظر إليها علي أنها العلاج الناجع لإنعاش هذه الشركات لخفض الإنفاق العام و تقليص المصروفات في الموازنات العامة للدول هذا من جهة، و من جهة أخرى توجيه جهود الدول نحو مسؤوليات أهم مثل إنشاء البني التحتية و غيرها من المشاريع التي تعود بالفائدة علي المجتمع ( Jia et al., 2005).

لقد اهتم الباحثون في ليبيا ببرنامج الخصخصة، فقد ناقشت العديد من الدراسات و التي تناولت تجارب الدول الأخرى في الخصخصة من أجل الاستفادة منها، فقد ركزت دراسة الزائدي و الدليمي (2013) علي تجارب الدول الأخرى<sup>1</sup> فيما يتعلق بمعالجة أوضاع العاملين بعد الخصخصة، كما تطرقت دراسة عليش و الجروشي (2013) إلي تجارب بعض الدول العربية<sup>2</sup>، حيث تمحورت دراستهم علي أعداد الشركات التي تمت خصصتها و حصيلة الإيرادات التي تم جنيها في كل دولة، فضلا عن أن دراستي الفارسي (2005<sup>3</sup>، 2013<sup>4</sup>) استعرضتا تجارب الخصخصة في بعض الدول العربية النفطية و بعض الدول النامية، حيث تم التركيز علي آليات و أساليب و إجراءات الخصخصة المتبعة في تلك الدول، و

1 المملكة المتحدة، فرنسا، بولندا، بنغلاديش، ماليزيا، مصر

2 المغرب، تونس، مصر، الكويت

3 أجريت دراسة الفارسي (2005) على الدول العربية النفطية و هي - السعودية، الكويت، الجزائر، البحرين.

4 أجريت دراسة الفارسي (2013) على بعض الدول و هي المجر، تركيا، السعودية، مصر، سلطنة عمان، المغرب.

في السياق ذاته، قدمت دراسة ابوحليل (2013) بعض التفاصيل الخاصة بالإجراءات التي اتخذتها بعض الدول<sup>1</sup> لتنفيذ عمليات الخصخصة.

يلاحظ من خلال سرد الدراسات السابقة و الاطلاع علي غيرها من الدراسات إن معظم الدراسات التي تناولت الخصخصة بجوانبها النظرية و الفكرية و الفلسفية و البعض الآخر ناقش تجارب بعض الدول في الخصخصة من حيث الإجراءات و الأساليب و الدروس المستفادة منها، و عدم وجود دراسة اهتمت بتقييم أداء الشركات بعد الخصخصة و مقارنتها بأدائها قبل الخصخصة، و في هذا السياق فقد أكد الزائدي و الدليمي (2013: 9) على:

"أنه يجب أن لا يقتصر الاهتمام بالخصخصة و دورها في الارتقاء بمستوي الأداء الاقتصادي على الدراسات المتعلقة بالنواحي الفكرية و الفلسفية فقط، و إنما يتعداها ليمس الجوانب التطبيقية و المتمثلة في الانعكاسات الفعلية قبل و بعد تنفيذ برامج الخصخصة سواء متغيرات بيئة العمل و أداء المنظمات".

و قد أوصت دراسة زوبي و النخاط (2013: 26) بضرورة "بتحليل و دراسة تجارب الدول الأخرى في الخصخصة علي المستوي الاقتصادي الجزئي والكلي ومحاولة الاستفادة منها في التغلب علي بعض الصعاب".

و بالتالي تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات الأولية و الاستكشافية - باللغة العربية - و التي اهتمت بتجميع الأدبيات المتعلقة بالخصخصة بصفة عامة و تقييم أداء الشركات بعد الخصخصة ومقارنتها بأدائها قبل الخصخصة، و ذلك للمساهمة في سد الفجوة الموجودة في تلك الأدبيات و المتمثلة في عدم وجود دراسة - باللغة العربية - اهتمت بأثر تنفيذ برنامج الخصخصة على أداء الشركات.

و أخيرا تهدف هذه الدراسة إلي عرض أهم نتائج تطبيق سياسة الخصخصة في بعض بلدان العالم و ذلك علي المستوي الاقتصادي الجزئي فقط و أثرها على الأداء المالي و غير المالي للشركات التي تمت خصصتها.

في هذا الجزء سيتم تقديم منهج و أسئلة الدراسة، بالإضافة إلي إعطاء نبذة مختصرة عن مفهوم و أهداف الخصخصة، و أثر الخصخصة على أداء الشركات من خلال تجارب بعض الدول و التي تم تقسيمها

<sup>1</sup> بريطانيا، المكسيك. البرازيل، ماليزيا، فرنسا، تشيلي.

إلي خمسة أقاليم، وهي الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، أفريقيا جنوب الصحراء، أوروبا و وسط آسيا، أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي، و خيرا جنوب و شرق آسيا و منطقة شمال المحيط الهادي. بالإضافة إلي أثر الخصخصة على أداء الشركات حسب القطاعات و التي قسمت إلي ثلاث قطاعات، وهي الاتصالات و الخدمات المالية و النبي التحتية.

## 2. منهج الدراسة:

تبنت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال تحليل ودراسة تجارب الدول الأخرى ، واستعراض نتائج تقييم أداء الشركات بعد الخصخصة ومقارنته بأدائها قبل تنفيذ برنامج الخصخصة، وبالتالي تقدم هذه الورقة بحثا وصفيا لما تم اعتماده من قبل الأدب المحاسبي والمالي والإداري والمتعلق بعمليات الخصخصة في دول مختلفة من قارات العالم.

## 3. أسئلة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم صياغة التساؤلات الرئيسية علي النحو التالي:

- ما هي نتائج تقييم الأداء المالي وغير المالي لشركات القطاع العام التي تمت خصصتها في بعض دول العالم؟
- هل أداء هذه الشركات بعد الخصخصة كان أفضل من أداءها قبل ذلك؟

## 4. مفهوم الخصخصة:

هناك عدة مفاهيم للخصخصة، حيث تعرف بأنها بيع المشاريع والشركات الحكومية للقطاع الخاص (Parker, 1995). علاوة علي ذلك، تشير الخصخصة إلي انتقال الملكية في مشاريع القطاع العام إلي القطاع الخاص، بمعنى آخر يقصد بالخصخصة بيع كل أو جزء من الشركات والمشاريع المملوكة للدولة إلي القطاع الخاص (Goñenc and Rehber, 2007). بالإضافة إلي أن الخصخصة تمثل عملية الانتقال من وضع مؤسساتي إلي آخر - من القطاع العام إلي القطاع الخاص - (Johnson et al., 2000)، وبمفهوم أوسع الخصخصة تعتبر المرادف للتغيير و/أو الانتقال من إنتاج السلع وتقديم الخدمات بواسطة القطاع العام إلي إنتاج السلع وتقديم الخدمات بواسطة القطاع الخاص (Forster and Mouly, 2006).

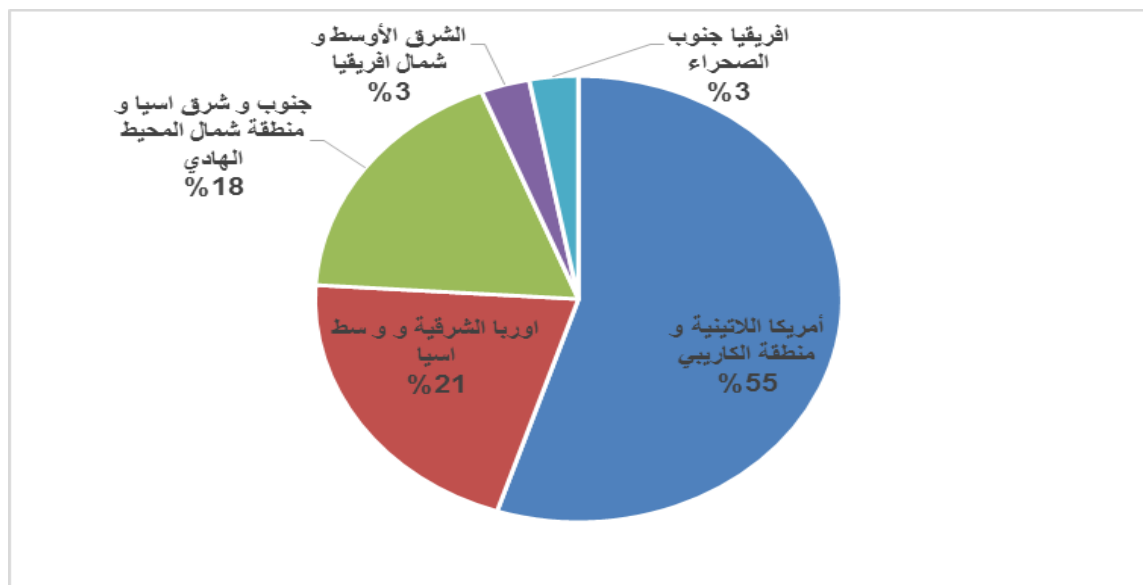
## 5. أهداف الخصخصة:

الهدف العام من وراء تبني سياسة الخصخصة يكمن في زيادة الكفاءة والإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج. أيضا من أهداف الخصخصة تقديم بيئة قانونية وهيكلية لعمل القطاع الخاص، مما يُمكن من زيادة كلاً من الربحية والكفاءة التشغيلية والإنتاجية والقيمة الاقتصادية المضافة والتحسين المستمر لمقدرة الإدارة والتنظيم. و بالتالي فإن أهداف المشاريع التي تمت خصصتها هو الانتقال من المسؤوليات الاجتماعية والسياسية إلى المسؤوليات الاقتصادية والتجارية وتحقيق الحد الأقصى من الأرباح (Krueger, 1990).

## 6. تجارب ونتائج تطبيق الخصخصة في بعض الدول:

في هذا الجزء تم تحليل نتائج و تجارب تطبيق الخصخصة في بعض دول العالم، حيث تم تقسيم هذه الدول إلى خمس مناطق متعارف عليها دولياً والمبينة في الشكل رقم 1، و فيما يلي سيتم استعراض نتائج تطبيق الخصخصة في كل إقليم من الأقاليم الخمس وهي كالآتي:

شكل رقم (1) الخصخصة حسب الاقاليم



المصدر بتصرف: (Kikeri and Nellis, 2004: 91)

## 1.6 الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

يوجد في المنطقة العربية ضعف في الخدمات الأساسية العامة - مثل البنية التحتية العامة - قلة الإنفاق الاستثماري من قبل القطاع الخاص وعجز القطاع العام عن تلبية وتغطية جميع تلك المتطلبات (Abed and Davoodi, 2003). وبالتالي ظهرت الحاجة إلى بعض الإصلاحات التي تهدف إلى تنمية القطاع الخاص، والتي إذا ما نفذت بشكل صحيح ستساعد على تحسين الأداء، مثل خصخصة

الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات البنية التحتية، بالإضافة إلي تحسين الرقابة التنظيمية والإصلاح التنظيمي، هذه الإصلاحات يمكن أن تعمل مجتمعة علي تحفيز استثمارات القطاع الخاص.

حللت دراسة الشرقطي (2010) الأداء المالي للشركات الأردنية من حيث أثر الخصخصة علي الأداء المالي، حيث خلصت الدراسة إلي أن نسب السيولة قبل الخصخصة كانت أعلى من نسب السيولة بعد الخصخصة ، كما أوضحت الدراسة وجود تطور في نسب النشاط ونسب السوق بعد الخصخصة.أيضا استنتجت دراستا (Omran, 2004a, 2004b) وفي مصر<sup>(1)</sup> أن كلا من الربحية والكفاءة التشغيلية والنفقات الرأسمالية الاستثمارية والتوزيعات النقدية للأرباح والسيولة قد زادت بعد الخصخصة، في المقابل لوحظ تراجع التمويل بالديون والعمالة والمخاطر المالية. بينما في سوريا، أكدت دراسة الشواورة (2007) بأن الخصخصة لم يكن لها أي اثر ايجابي سوء علي السيولة أو الربحية أو كفاءة قرارات الاستثمار والتمويل.

أستهدفت الدراسات التي أجريت في تركيا<sup>(2)</sup> قياس أثر الخصخصة علي كفاءة الشركات المخصصة واختياراتها التقنية، وأشارت نتائج هذه الدراسات إلي انخفاض تكلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج وسعر البيع بشكل ملحوظ، كما إن الخصخصة زادت من الإنتاج وإنتاجية العاملين، أيضا توصلت هذه الدراسات بان الخصخصة واختيارات التقنية كان لهما الدور الايجابي في تحسين الكفاءة الإنتاجية ( Okten and Arin, 2002, 2003, 2006).

## 2.6 أفريقيا جنوب الصحراء :

خلصت دراسة (Jones et al., 1998)<sup>(3)</sup> إلي أن عمل وأداء الشركات في ساحل العاج بعد الخصخصة أصبح أفضل من عملها وأداءها قبل ذلك، كما أن الخصخصة ساهمت بشكل إيجابي على

<sup>1</sup> - غطت دراسة (Omran, 2004a) 69 شركة في مصر تمت خصصتها خلال الفترة ما بين 1994-1998. في حين أجريت دراسة (Omran, 2004b) علي عدد 108 شركة في مصر منها 54 شركة عامة 38 شركة تمت خصصتها بالكامل 16 شركة تمت خصصتها جزئيا.

<sup>2</sup> - العينة في دراسات (Okten and Arin, 2002, 2003, 2006) تتكون من عدد 22 شركة اسمنت في تركيا تمت خصصتها خلال الفترة 1983-1999م.

<sup>3</sup> - أجريت الدراسة في ساحل العاج علي قطاعات الكهرباء والبنية التحتية وشركات أخرى تعمل في بيئة تنافسية مثل الزراعة والصناعات الزراعية والخدمات.

مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. واهتمت دراسة (Chirwa, 2004)<sup>(1)</sup> بتأثير الخصخصة في ملاوي علي الكفاءة الفنية، وقد توصلت الدراسة إلي وجود آثار إيجابية للخصخصة علي الكفاءة الفنية.

دراسة (Temu and Due, 1998) فحصت تجربة تنزانيا لتقييم أداء بعض الشركات قبل وبعد الخصخصة، وخلصت إلي أن أهم نتائج الخصخصة تتمثل في زيادة الإيرادات الحكومية، كما زادت مشاركة القطاع الخاص والإنتاج والاستثمار، و في المقابل أوضحت بعض مواطن الضعف في الأطر التنظيمية لمنع التجاوزات والفساد (Temu and Due, 2000).

أثبتت دراسة (D'souza and Megginson, 1999)<sup>(2)</sup> التي أجريت علي بعض دول العالم الثالث بعد تنفيذ برنامج الخصخصة، بأن هناك زيادة بشكل ملحوظ في كلاً من الربحية والمبيعات الفعلية والكفاءة التشغيلية والتوزيعات النقدية وانخفاض ملحوظ في نسب التمويل بالديون، في حين كان هناك انخفاض في كلاً من الإنفاق الاستثماري والعمالة. و في المقابل، توصلت إحدى الدراسات إلي أن هناك زيادة كبيرة في الإنفاق الرأسمالي الاستثماري، وعلى العكس تماماً فقد لوحظ إن التغييرات في كلا من الربحية والكفاءة التشغيلية والمبيعات والإنتاج والتمويل بالديون لا تكاد تذكر (Boubakri and Cosset, 2000)<sup>(3)</sup>.

قامت دراسة (Andreasson, 1998) بتقييم تأثير الخصخصة في كلا من موزنيق وتنزانيا، علي شركات القطاع العام الغير قادرة عن الاستمرار في تأدية عملها قبل الخصخصة، حيث وجدت الدراسة إن 75% من الشركات التي عجزت عن الاستمرار في العمل قبل الخصخصة قد عادت للإنتاج من جديد بعد الخصخصة، كما وجدت أيضاً أن معدلات الإنتاج حققت مكاسب كبيرة نظراً لتقليص العمالة بسبب بقاء القدرات الجيدة فقط من المستخدمين. كذلك أشارت الدراسة إلي أنه في كثير من الحالات أن المبيعات والإنتاج والاستثمارات والقيمة المضافة قد زادت بشكل ملفت للنظر بعد الخصخصة.

حققت الخصخصة في غانا نجاحاً محدوداً في تحقيق بعض الأهداف مثل تعزيز الكفاءة وزيادة الاستثمارات في القطاع الخاص (Appiah-Kubi, 2001)، وفي نفس السياق، حللت دراسة

<sup>1</sup> - أجريت هذه الدراسة علي 15 شركة كبرى في ملاوي (6 شركات مخصصة - 3 شركات عامة - 6 شركات خاصة) في 3 قطاعات صناعية هي الصناعات التحويلية وتجهيز الأغذية والمنتجات الكيماوية.

<sup>2</sup> - أجريت علي عدد 85 شركة من شركات دول العالم الثالث من بينها دولا افريقية .

<sup>3</sup> - أجريت الدراسة على عدد 16 شركة موزعة على 5 دول افريقية وهي: شركة واحدة من غانا، 5 شركات من المغرب، 4 شركات من نيجيريا، شركة واحدة من السنغال، 5 شركات من تونس.

(Tsamenyi et al., 2010) أداء شركتان من الشركات المخصصة في غانا - باستخدام أسلوب دراسة الحالة - حيث خلصت الدراسة إلي أن الأداء العام لشركتان - فيما يخص الأبعاد المالية، رضا العميل، العمليات الداخلية، النمو و التعلم - قد تحسن بشكل ملحوظ . وفي الوقت ذاته، أكد نفس الباحث بأن جميع برامج الخصخصة في غانا لم تكن في مجملها ناجحة وكانت هناك بعض الإخفاقات.

### 3.6 أوروبا ووسط آسيا:

بدأ برنامج الخصخصة في فرنسا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ( Dewenter and Malatesta, 2001; Malatesta, 1997)، كرد فعل علي حزمة من إجراءات التأميم التي قامت بها الحكومة في وقت مبكر من نفس الحقبة (Wright, 1994). و في المملكة المتحدة هناك إشارة إلى أن خصخصة المرافق العامة ارتبطت بتحسينات في الأداء وبصفة خاصة من حيث زيادة إنتاجية العمل (Parker, 2003).

قيمت دراسة (Dean and Andreyeva, 2001) في أوكرانيا دور الخصخصة في عملية الانتقال إلي القطاع الخاص، وحللت تأثير هيكل الملكية على أداء الشركة. أوضحت نتائج الدراسة أوضحت أن نقل الملكية من القطاع العام إلي القطاع الخاص له أثر علي كلا من هيكل الملكية وأداء الشركات . وفي هذا الصدد، توصلت الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية بين ملكية القطاع الخاص - توسيع قاعدة المساهمة - وأداء الشركات . هذه النتيجة تتوافق مع نظرية حوكمة الشركات والتي تتوقع أداء أفضل للشركات من قبل طائفة كبيرة من المساهمين نظرا لفعالية نظام حوكمة الشركات.

انخفضت الكفاءة والربحية في دول أوروبا الشرقية بشكل ملحوظ بعد الخصخصة مباشرة ( Harper, 2001)<sup>(1)</sup>، كما أن للخصخصة آثار مختلفة والتي تعتمد علي نوع الملكية، حيث ملكية الأجانب لها أثر كبير علي الأداء بصفة عامة وعلي المبيعات بصفة خاصة، ولكن ليس لها أثر علي خفض التكاليف (Frydman et al., 1999)<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلي أن حصلوا المستثمرين علي عائدات ايجابية في بولندا علي العكس تماما لما حدث للمستثمرين في المجر وجمهورية التشيك.

<sup>1</sup> - العينة تتكون من 178 شركة - من جمهورية التشيك - خلال الفترة 1989 - 1994.

<sup>2</sup> - العينة تتكون من 506 شركة موزعة على ثلاث دول من أوروبا الشرقية وهي جمهورية التشيك والمجر وبولندا خلال عام 1994.



## 4.6 أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي:

وجدت دراسة (Macquieira and Zurita, 1996)<sup>(1)</sup> في تشيلي أن هناك زيادة قوية في الإنتاج والمبيعات والربحية والاستثمار والتوزيعات النقدية المدفوعة بعد الخصخصة. لكن بعد ضبط حركة السوق فإن تغيرات في الإنتاج والعمالة والسيولة لم تعد ذات أهمية، في المقابل هناك زيادة ملحوظة في التمويل بالديون، في سياق مختلف تماما، وفي تشيلي أيضا، أكدت دراسة (Hachette and Schwarzenberg, 1993)<sup>(2)</sup> بأنه لا توجد أي اختلافات جوهرية بين الشركات العامة والخاصة و المخصصة والتي تعمل في نفس بيئة الأعمال.

برنامج الخصخصة في الأرجنتين كان له آثار إيجابية بالنسبة لشركات الاتصالات، وتحسن طفيف في الإنتاجية في شركات الطيران والطرق (Ramamurti, 2000). وقد أوضحت دراسة (Ramamurti, 1997) بأنه في حالة وجود فشل حكومي وفشل سوق فإن الحل يكمن في الشراكة بين القطاع العام والخاص وليس للخصخصة الكاملة أو الملكية التامة للقطاع العام. كما أن هذه الدراسات خلصت إلي أن الخصخصة ليست حلاً سحرياً خاصة عندما يتعلق الأمر بالتفاعل مع الإخفاقات التنظيمية. وقد أوضحت هذه الدراسات أيضا بأنه مع الخصخصة كان هناك تحسن في إنتاجية العمال مع انخفاض كبير في أعداد القوي العاملة.

أكدت دراسة (Estache, 2002) أن الخصخصة في الأرجنتين قد نجحت إلي حد ما، حيث أدت إلي زيادة إيرادات الدولة مع زيادة كفاءة التشغيل وارتفاع مستوى الخدمات. الربحية والكفاءة التشغيلية والإنتاجية قد زادت بعد الخصخصة في المؤسسات غير المالية في حين إن إعداد العمالة قد انخفضت، في المقابل لا توجد زيادة في الكفاءة التشغيلية لدي المؤسسات المالية (Galiani et al., 2001).

في بعض دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال لا الحصر، ففي المكسيك، هناك زيادة في كلا من الإنتاجية والكفاءة التشغيلية والربحية للشركات التي تم خصصتها مع انخفاض حجم العمالة إلي النصف ارتفاع معدل الأجور (La Porta and López-De-Silanes, 1999)<sup>(3)</sup>، وفي كولومبيا، أفادت

<sup>1</sup> - قارنت الدراسة أداء 22 شركة - من تشيلي - قبل وبعد الخصخصة والتي تمت من 1984 إلي 1989.

<sup>2</sup> - العينة 144 شركة - من تشيلي - تتكون من كلا من شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص والشركات التي تمت خصصتها خلال الفترة 1974-1987.

<sup>3</sup> - أجريت الدراسة علي عدد 236 شركة - من المكسيك - تمت خصصتها بين عامي 1983-1992.

دراسة (Pombo and Ramírez, 2003)<sup>(1)</sup> بأن الخصخصة كان لها دور ايجابي فقد أدت إلي زيادة كلا من الإنتاجية والربحية، و في بيرو، زادت الربحية والكفاءة التشغيلية والإنتاجية بعد الخصخصة (Torero, 2003). وفي البرازيل، حسنت الخصخصة من الربحية والكفاءة التشغيلية، وخفضت من تكاليف الوحدة الواحدة و وتكاليف الاستثمار (Anuatti-Neto and De Desarrollo, 2003)<sup>(2)</sup>.

## 5.6 جنوب وشرق آسيا ومنطقة شمال المحيط الهادي:

بدأت جهود الخصخصة في كندا بشكل كبير في 1979م (Dewenter and Malatesta, 1997) ، وتم الانتهاء من إجراءات الخصخصة علي المستويين الفيدرالي والإقليمي في مايو 1988م ( Stanbury et al., 1988). وأكدت وزارة المالية الكندية سنة 1984م أن ملكية الحكومة لبعض الشركات لم تعد تخدم المصلحة العامة، ومنذ ذلك الحين، كانت أهداف الخصخصة أكثر تحديداً، كما كانت أهم نتائجها تتمثل في أن أسواقها أصبحت أكثر تنافسية وأكثر كفاءة في إدارة الأصول وفي توسيع قاعدة ملكية الأسهم (Dewenter and Malatesta, 1997).

كان للخصخصة في بنغلاديش أثار لا تكاد تذكر علي الإنتاجية والربحية، إلا أنها ساهمت في تخفيض عدد الوظائف الإدارية بشكل ملحوظ، ولم يكن لها تأثير علي العمالة الإنتاجية ( Bhaskar and Khan, 1995)، وتمثلت نتائج دراسة (Akram, 2000)<sup>(3)</sup> في عدم تحسن قدرة الشركات البنغلاديشية علي سداد القروض التي كانت موجودة قبل الخصخصة، وبالتالي فإن الخصخصة فشلت في تحسين قدرة هذه الشركات في سداد قروضها. في حين أن دراسة (Gupta, 2005)<sup>(4)</sup> توصلت إلي أن الخصخصة الجزئية للشركات الهندية كان لها أثار إيجابية في زيادة المبيعات والأرباح وإنتاجية العمال.

قارنت دراسة (Sun and Tong, 2002) الأداء المالي والتشغيلي قبل وبعد الخصخصة لعدد من الشركات الماليزية<sup>(5)</sup>، وتوصلت الدراسة إلي أن الشركات بعد الخصخصة زادت من مستويات أرباحها ومبيعاتها وتوزيعاتها النقدية ، كما أن هناك زيادة في الروابط بين الملكية و حوكمة الشركات، وعلي

<sup>1</sup> - الدراسة أجريت على عينة - من كولومبيا - تتكون من 30 شركة صناعية كبرى و33 شركة توليد طاقة تمت خصصتها خلال أعوام 1998-1993.

<sup>2</sup> - تشمل العينة على عدد 102 شركة متداولة أسهمها، والبيانات شملت مؤشرات تقييم الأداء الفترة من 1987 إلي 2000.

<sup>3</sup> - أجريت في بنغلاديش علي عدد 128 الشركات التي تمت خصصتها.

<sup>4</sup> - أجريت علي عدد 38 شركة هندية التي تمت خصصتها.

<sup>5</sup> - العينة تتكون من 24 شركة من الشركات الماليزية والتي كان شركات عامة ثم تمت خصصتها عام 1997.

النقيض، توصلت دراسة (Feng et al., 2004)<sup>(1)</sup> إلي أنه لم يكن هناك أي دليل على أن الشركات ذات الصلة بالحكومة - في سنغافورة - أقل ربحية من الشركات التي ليست لها صلة بالحكومة، بالإضافة إلي أن المؤسسات التي تعمل في بيئة احتكارية ارتبطت ربحيتها بمدى سيطرتها على حصة في السوق، ولكن لا يوجد أي تحسن في الكفاءة الفنية (Domney et al., 2005)<sup>(2)</sup>. وبالتالي يمكن القول بأن الخصخصة ليس لها أي أثر بمعزل عن المنافسة.

وجدت دراسة (Fong and Lam, 2004)<sup>(3)</sup> في الصين بأن الخصخصة عن طريق الاكتتاب العام لديها فقط تأثير إيجابي بسيط علي أداء الشركات في الصناعات التحويلية، ولكن ليس لديها أي أثر علي الإطلاق في شركات الصناعات الأولية، الأمر الذي يشير إلي أن الخصخصة ليس لها أثر إيجابي بمعزل عن المنافسة، وفي سياق مختلف، أظهرت دراسة (Jia et al., 2005)<sup>(4)</sup>، بأن أداء الشركات ارتبط سلبياً بملكية الدولة، وارتبط إيجابياً بالملكية الخاصة والملكية الأجنبية. وقد بينت الدراسة أيضاً أن الخصخصة أدت إلي زيادة المبيعات الفعلية والإنفاق الرأسمالي، في المقابل كان هناك تحسن غير ملحوظ في نسب التغطية المالية، ولا يوجد تحسن في نسب الربحية.

## 7. تجارب ونتائج تطبيق الخصخصة في بعض القطاعات:

بعد أن تم التطرق بشي من الإسهاب إلي تجارب ونتائج تطبيق برنامج الخصخصة في بعض الدول ، وحتى تكتمل الصورة لا بد من تناول تجارب ونتائج تطبيق سياسة الخصخصة في بعض القطاعات مثل الخدمات المالية، الاتصالات والبنكي التحتية، ويوضح الشكل رقم ( 2 ) الخصخصة في دول العالم مقسمة حسب القطاعات، حيث تم التركيز علي القطاعات مثل المصارف والاتصالات والبنكي التحتية في حين إن باقي القطاعات لم يتم التطرق لها نظراً لتغطية بعضها منها في معرض تحليل تجارب الخصخصة على أساس الأقاليم حيث تم تناول القطاع الصناعي، وفيما يلي بعض التفاصيل عن التجارب والنتائج الخاصة بتلك القطاعات:

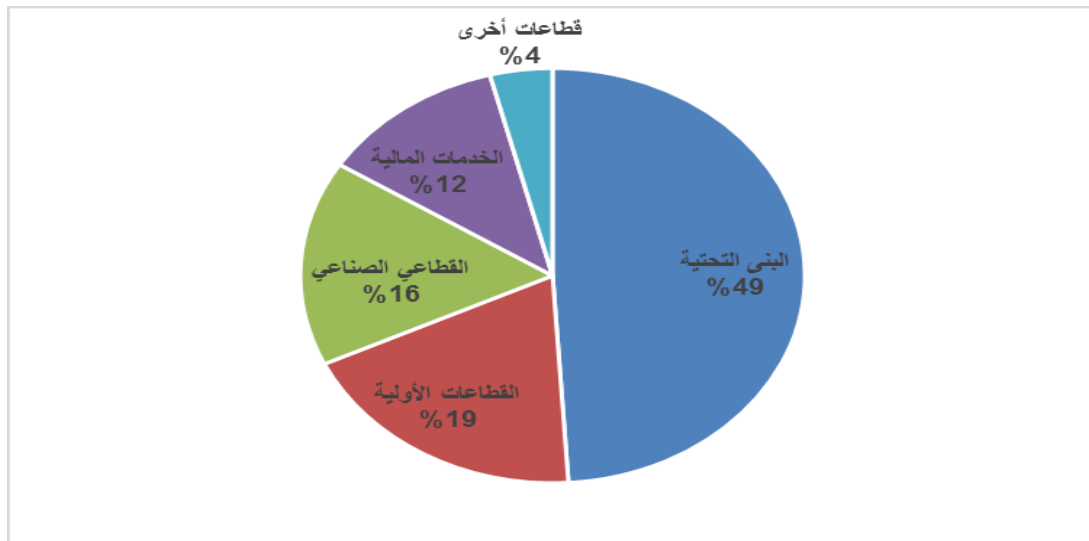
<sup>1</sup> - العينة تتكون من 30 شركة حكومية 30 شركة خاصة.

<sup>2</sup> - العينة تتكون من مؤسسات احتكارية وهي 4 مطارات في استراليا ومطاران في نيوزيلندا خلال فترة أواخر التسعينيات من القرن الماضي.

<sup>3</sup> - أجريت الدراسة علي نوعان من الصناعة هما 96 شركة من شركات الصناعات التحويلية الكبرى في الصين والقادرة علي المنافسة و62 شركة من الشركات العاملة في صناعة المواد الأولية وهي صناعة محمية من قبل الحكومة المركزية .

<sup>4</sup> - أجريت علي عدد 53 شركة صينية كانت مقيدة في سوق هونغ كونغ للأوراق المالية خلال الفترة 1993-2002 م .

## شكل رقم (1) الخصخصة حسب الاقاليم



المصدر بتصريف: (Kikeri and Nellis, 2004: 90)

## 1.7 قطاع الاتصالات:

اهتمت بعض الدراسات بالأداء المالي والتشغيلي في شركات الاتصالات بعد الخصخصة. فعلى سبيل المثال حللت دراسة (Fink et al., 2002)<sup>(1)</sup> تأثير إصلاح السياسات في مجال الاتصالات على الأداء، وأكدت الدراسة بأن برنامج الإصلاح الشامل الذي يشمل إنشاء ودعم هيئة تنظيمية مستقلة للرقابة، أنتجت مكاسب كبيرة مثل زيادة إنتاجية العمالة. والمثير للاهتمام - تسلسل مسائل الإصلاح - بأن المخاطر الرئيسية أقل إذا ما تم إدخال المنافسة بعد الخصخصة، وليس في نفس الوقت. من جانبها، اختبرت دراسة (Bortolotti et al., 2002)<sup>(2)</sup> الأداء المالي والتشغيلي باستخدام بعض المؤشرات المالية والتشغيلية قبل وبعد الخصخصة. علاوة على ذلك، لاحظت الدراسة بأن هناك تغييرات تنظيمية مصاحبة للتغييرات في هيكل الملكية.

اختبرت دراسة (Ros, 1999) أثر الخصخصة على المنافسة والتوسعات في شبكات الاتصالات وكفاءتها، حيث توصلت دراسته إلي إن كلا من المنافسة والخصخصة كان لهما الأثر الايجابي على الكفاءة، ولكن المنافسة لم يكن لها أثر على الأتساع في الشبكات. بينما اختبرت دراسة (Wallsten, 2001) أثر الخصخصة والمنافسة والتنظيم على أداء قطاع الاتصالات، وكانت خلاصة هذه الدراسة بأن الخصخصة وحدها لا تكفي إلا إذا اقترنت بالمنافسة ووجود هيئة تنظيمية مستقلة للرقابة، والمنافسة ارتبطت بتخفيض التكلفة. في حين استهدفت دراسة (Boylaud and Nicoletti, 2000) تحديد أثر

<sup>1</sup> - استخدمت بيانات 86 دولة من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة 1985-1999.

<sup>2</sup> - العينة تتكون من عدد 31 شركة اتصالات وطنية في 25 دولة، هذه الشركات كانت تابعة للقطاع العام وانتقلت ملكيتها إلي القطاع الخاص سواء كليا أو جزئيا من خلال طرح حصة الجمهور للاكتتاب العام وباستخدام بعض المؤشرات المالية والتشغيلية قبل وبعد الخصخصة.

الخصخصة والمنافسة علي الإنتاجية والجودة والأسعار ، حيث تبين من هذه الدراسة أنه لا يوجد أثر واضح للخصخصة، في حين أن المنافسة ساهمت في زيادة كلا من الإنتاجية والجودة، وكانت سبباً في انخفاض الأسعار في قطاع الاتصالات.

## 2.7 قطاع الخدمات المالية:

اهتمت العديد من الدراسات بتقييم أداء المصارف قبل وبعد الخصخصة، حيث خلصت دراسة ( Clarke et al., 2005) إلي أن أداء المصارف كان أفضل بعد الخصخصة عنها قبلها، وأنها تزيد من كفاءة المصارف الاقتصادية عندما يتم خصخصة المصارف بالكامل، كما توصلت دراسة (Boehmer et al., 2005) إلي أن العوامل الاقتصادية والسياسية تؤثر علي خصخصة المصارف في الدول النامية، بالإضافة إلي أن الخصخصة أدت إلي ازدهار الصناعة المصرفية في المكسيك (Haber, 2005).

في المقابل أفاد (Otchere, 2005) بأنه بمجرد الإعلان عن الخصخصة سيؤدي إلي عائدات سلبية بالنسبة للمصارف المتنافسة. بينما أكدت دراسة (Beck et al., 2005)<sup>(1)</sup> بأن الخصخصة لها تأثير إيجابي خاصة عندما تتخلي الدولة بالكامل عن سيطرتها عن المصارف، ولكن يختلف تماماً عندما تحتفظ الدولة ولو بحق أقلية، حيث لوحظ وجود آثار سلبية ناجمة عن استمرار ملكية الحكومة النيجيرية لحقوق الأقلية في المصارف علي أداءها، في حين أن الخصخصة تحسن من أداء المصارف في الأرجنتين (Berger et al., 2005) وتزيد من إنتاجية المصارف في البرازيل ( Nakane and Weintraub, 2005).

علي النقيض من ذلك، فإن دراسة (Verbrugge et al., 1999)<sup>(2)</sup> أكدت علي وجود تحسن ضئيل جداً في كلاً من ربحية المصارف والكفاءة التشغيلية وانخفاض التمويل بالديون والإيرادات من دون الفوائد بعد الخصخصة، كما أن دراسة (Megginson, 2005) توصلت إلي أن المصارف الكبرى التي كانت مملوكة للحكومات وتمت خصصتها، أقل كفاءة من المصارف المنشأة أصلاً من القطاع الخاص، وخلصت دراسة (Clarke et al., 2005)<sup>(3)</sup> إلي أن خصخصة المصارف لا تحسن الكفاءة الاقتصادية فقط، بل تحقق مكاسب أكثر عندما تتخلي الحكومات بشكل نهائي وكامل عنها.

<sup>1</sup> - العينة تتمثل في عدد 9 مصارف نيجيرية تمت خصصتها خلال الفترة 1990-2001 .

<sup>2</sup> - اختبار عدد 65 مصرفاً والتي تمت خصصتها كلياً أوجزئياً في 25 دولة من الدول المتقدمة والنامية.

<sup>3</sup> - استخدمت الدراسة دراسات حالة من المصارف التي تمت خصصتها في كلا من الأرجنتين والمكسيك.

اختبرت دراسة (Omran, 2007)<sup>(1)</sup> الأداء المالي والتشغيلي لعينة من المصارف المصرية، أشارت نتائج الدراسة إلي أن نسب السيولة والربحية في المصارف المخصصة قد تراجعت بشكل ملحوظ، ولكن مقاييس الأداء الأخرى لم تتغير، وبشكل مغاير تماماً فإن نتائج دراسته أشارت إلي أن أداء المصارف المخصصة كان أفضل من أداء المصارف ذات الملكية المختلطة بين الملكية الخاصة وملكية الدولة ذات الأغلبية، ولكن المصارف المخصصة كان أدائها أقل من أشكال الملكية الأخرى مثل الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية المختلطة ذات الأغلبية الخاصة.

توصلت دراسة (Boubakri et al., 2005)<sup>(2)</sup> إلي مجموعة من النتائج أهمها: أن المصارف التي وقع عليها الاختيار للخصخصة هي أقل ملاءة وكفاءة اقتصادية من المصارف التي أقيمت تحت تصرف الحكومات، كما زادت ربحية المصارف في الفترة ما بعد الخصخصة، و ترتب عليها تحسينات في الكفاءة الاقتصادية ومحاولة تجنب التعرض للمخاطر، أخيراً، لوحظ أن المصارف التي تمت خصصتها سيطرت عليها بعض التجمعات المحلية وبالتالي أصبحت أكثر عرضه لمخاطر الائتمان.

### 3.7 قطاع البني التحتية:

في قطاع الكهرباء، توصلت دراسة (Zhang et al., 2005)<sup>(3)</sup> التي أجريت علي عدد 25 دولة من دول العالم الثالث، إلي أن ارتفاع القدرة علي توليد الكهرباء والتوليد العالي للكهرباء، ارتبط بإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة وإدخال المنافسة، وأنه في حالة إدخال المنافسة قبل الخصخصة سيتم تحسين استخدام رأس المال. كذلك استهدفت دراسة (Zhang et al., 2008)<sup>(4)</sup> تحديد تأثير بعض الإصلاحات علي إنتاجية العمل وتوليد الطاقة والاستفادة من القدرات في قطاع الكهرباء، أكدت النتائج الرئيسية للدراسة أن الخصخصة لا تؤدي إلي مكاسب واضحة في الأداء الاقتصادي، بالرغم من وجود بعض الايجابيات، وعلي النقيض من ذلك لا يبدو إدخال المنافسة ذا فاعلية في تحسين وتحفيز الأداء الاقتصادي.

توصلت دراسة (Price and Weyman-Jones, 1996)<sup>(5)</sup> في المملكة المتحدة إلي أن نسبة نمو الإنتاجية قبل الخصخصة كانت 3% سنوياً، وارتفعت هذه النسبة إلي ما بين 5-6% سنوياً، مع

<sup>1</sup> - تتكون العينة من 12 مصرفاً مصرياً تمت خصصتها بين عامي 1994-1999.

<sup>2</sup> - في هذه الدراسة تم اختبار الأداء بعد الخصخصة لعدد 81 مصرفاً في 22 دولة من دول العالم الثالث.

<sup>3</sup> - استخدمت الدراسة بيانات من 25 دولة من دول العالم الثالث خلال الفترة من 1985 إلي 2001

<sup>4</sup> - استخدمت الدراسة الأسلوب المقطعي مع السلاسل الزمنية Panel data لعدد 36 دولة من الدول النامية والتقليدية خلال الفترة من 1985 إلي

2001 م.

<sup>5</sup> دراسة الإنتاجية في صناعة الغاز في المملكة المتحدة

ملاحظة وجود اختلافات لازالت قائمة في الكفاءة الفنية بين المناطق، كما أفضت دراسة ( Newbery and Pollitt, 1997) إلي أن إنتاجية العمل زادت بمعدل الضعف في توليد الكهرباء وانخفاض في التكاليف الفعلية. بصفة عامة، توصلت بعض الدراسات إلي نتائج مفادها أن هناك زيادة في إنتاجية شركات الكهرباء - في المملكة المتحدة - بعد الخصخصة ( Haskel and Szymanski, 1993; Burns and Weyman-Jones, 1994; Parker, 1995).

علي النقيض من ذلك، وفي المملكة المتحدة أيضا، توصلت دراسة (Shaoul, 1997) التي أجريت علي شركات المياه والصرف الصحي، إلي أنه بعد الخصخصة لم يحدث زيادة في الكفاءة وخفض التكاليف. علاوة علي ذلك، وجدت دراسة (Parker, 1999) بأنه ليس هناك أي أثر للخصخصة علي الكفاءة الفنية. فضلا عن ذلك توصلت دراسة (Saal and Parker, 2001)<sup>(1)</sup> التي أجريت علي 10 شركات مياه في المملكة المتحدة، إلي أن التحسينات في أداء هذه الشركات ارتبطت بالدرجة الأولى بتنظيم الأسعار بدلا من الخصخصة في حد ذاتها.

## 8. الخاتمة:

يكمن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في التعرف على أثر تنفيذ برامج الخصخصة على أداء الشركات من خلال التطرق إلي نتائج تطبيقها في بعض دول العالم، وقد أفضت معظمها بأن الخصخصة أدت إلي تحسين الأداء التشغيلي و الأداء المالي في المنظمات التي تمت خصصتها ، بمعنى آخر أكدت علي زيادة كلا من (الربحية ، الإنفاق الرأسمالي ، التوزيعات النقدية ، السيولة ، الإيرادات ، الكفاءة التشغيلية و الفنية ، الإنتاج) و انخفاض كلا من (التكاليف ، الأسعار ، مستوى التمويل بالديون). إلا أن عدداً محدداً من هذه الدراسات أظهرت نتائج مختلفة تماما عن هذا الاتجاه، و أن برامج الخصخصة لم تكن ناجحة بشكل مطلق و كانت هناك بعض الإخفاقات منها:

- 1) وجود بعض مواطن الضعف في الأطر التنظيمية لمنع التجاوزات و الفساد في الشركات المخصصة في تترانيا.
- 2) انخفاض الاتفاق الرأسمالي و العمالة و تحقيق مكاسب على حساب تقليص العمالة في الشركات المخصصة في موزمبيق.
- 3) انخفاض الكفاءة و الربحية بشكل ملحوظ في بعض دول أوروبا الشرقية (المجر و جمهورية التشيك) بعد الخصخصة.
- 4) عدم وجود اختلافات جوهرية بين الشركات العامة و الخاصة و المخصصة في تشيلي.

<sup>1</sup> أجريت علي 10 شركات من شركات المياه والصرف الصحي في المملكة المتحدة

- (5) إن حالات الفشل الحكومي في الأرجنتين، تمت معالجتها عن طريق تبني سياسة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.
- (6) عدم قدرة الشركات التي تم خصصتها في بنغلاديش علي سداد قروضها.
- (7) لا توجد اختلافات في الربحية بين الشركات العامة و الخاصة في سنغافورة.

بينما خلصت معظم الدراسات التي أجريت علي خصخصة قطاع الاتصالات إلي النتائج التالية:

- (1) الارتقاء بالأداء المالي و التشغيلي و إنتاجية العمال بعد الخصخصة.
- (2) المخاطر الأساسية تتمثل في إدخال المنافسة بعد الخصخصة.
- (3) وجود تغييرات تنظيمية مصاحبة للتغيير في هيكل الملكية.
- (4) كل من المنافسة و الخصخصة كان لهما الأثر الايجابي على الكفاءة خاصة إذا أضيف لهما إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة للرقابة.
- (5) في بعض الحالات، لا يوجد للخصخصة - بمفردها - أي أثر علي الإنتاجية و الجودة و الأسعار.

أما في قطاع الخدمات المالية فقد أكدت بعض الدراسات على:

- (1) المصارف التي تمت خصصتها أقل ملاءة و كفاءة اقتصادية من المصارف التي بقيت تحت تصرف الحكومات في بعض دول العالم الثالث.
- (2) ازدهار الصناعة المصرفية و تحسين الأداء و زيادة ربحية في بعض المصارف خلال الفترة ما بعد الخصخصة.
- (3) بعض المصارف التي تمت خصصتها أكثر عرضه لمخاطر الائتمان نتيجة السيطرة عليها من بعض المجمعات المحلية.
- (4) في بعض الحالات، تزيد الكفاءة الاقتصادية للمصارف عندما يتم خصصتها بالكامل و تتخلي الدولة عن سيطرتها عليها.
- (5) في مصر، تراجعت نسب السيولة و الربحية بشكل ملحوظ بعد الخصخصة.

بينما قطاع البني التحتية، فقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت على هذا القطاع إلي:

- (1) ارتفاع القدرة على التوليد العالي للكهرباء و تحسين استخدام رأس المال في حالة إدخال المنافسة قبل الخصخصة.
- (2) بعض الحالات أكدت بأن الخصخصة قد لا تؤدي إلي مكاسب واضحة في الأداء الاقتصادي.
- (3) الخصخصة أدت إلي ارتفاع نسبة نمو الإنتاجية في صناعة الغاز و زيادة إنتاجية العمل بمعدل الضعف في توليد الكهرباء.



4) في شركات المياه و الصرف الصحي لم تحدث زيادة في الكفاءة و خفض التكاليف بعد الخصخصة، كما أن التحسينات في الأداء ارتبطت بالأسعار بدلا من الخصخصة.

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولية التي قامت بعملية مسح جزئي لتجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بمقارنة تقييم أداء الشركات قبل وبعد تطبيق برنامج الخصخصة. كما أن مساهمة هذه الدراسة في المعرفة تكمن في تقصي نتائج الخصخصة في بعض الدول في أقاليم مختلفة، هذا فضلا عن تتبع نتائج تطبيق الخصخصة في بعض القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل المصارف والاتصالات والبنية التحتية.

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق برنامج الخصخصة على أداء الشركات من خلال الاطلاع على تجارب بعض الدول والتي أجريت عليها دراسات وبحوث غطت موضوع الدراسة. في حين لم يتمكن الباحثان من الاطلاع على تجارب الخصخصة في البعض الآخر من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية خاصة الخليجية منها<sup>(1)</sup>. كما أن هذه الدراسة تناولت بعض القطاعات مثل الخدمات المالية والبنية التحتية والقطاع الصناعي والاتصالات ولم تتوفر بيانات ودراسات عن قطاعات أخرى مثل القطاعات الأولية والقطاعات الأخرى.

اقتصرت هذه الدراسة في إجراء مسح لأدبيات الخصخصة التي أجريت من أجل معرفة أهم نتائج تقييم الأداء المالي والتشغيلي لبعض الشركات والمصارف والمؤسسات الحكومية والتي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، وبالتالي يمكن أن تغطي الدراسات المستقبلية تجارب الدول الأخرى على المستوى الاقتصادي الكلي على اعتبار أن هذه الدراسة غطت المستوى الجزئي، كما انه يمكن إجراء دراسة ميدانية مبنية على تجميع بيانات مالية وغير مالية من بعض الشركات والمؤسسات المالية الليبية التي تمت خصخصتها ومقارنة أداء تلك الشركات والمؤسسات المالية قبل وبعد الخصخصة، هذا فضلا على أن الخصخصة عادة ما تصاحب بظاهرة التغيير التنظيمي والتي عادة ما تكون ملازمة للتغيرات في الهياكل المالية، وهي ظاهرة تستحق الدراسة والبحث سواء في الأنظمة المحاسبية أو الأنظمة الإدارية أو الاثنان معا.

<sup>1</sup> - هذه الدول أجريت عليها دراسات تناولت الخصخصة كمفهوم عامة دون التطرق إلى تقييم أداء الشركات ومقارنته قبل وبعد تطبيق سياسة الخصخصة.

## المراجع:

## المراجع العربية:

ابوحبيل، عبد الفتاح عبد السلام (2013) دروس من التجارب الدولية لعمليات الخصخصة، المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة والملتقي المصاحب له (تحديات الواقع وآمال التنمية)، طرابلس 26-27/3/2013.

أرحومه، عبد السلام مسعود (2009) تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية العدد 16 موجودة بتاريخ 2014/3/13 م في الموقع:

<http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/260.htm>

الزائدي، سالمة عمر و الدليمي، علي موسى (2013) تجارب ودروس مستفادة لمعالجة أوضاع العاملين عند خصخصة المنظمات الليبية، المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة والملتقي المصاحب له (تحديات الواقع وآمال التنمية)، طرابلس 26-27/3/2013.

زوبي، أكرم علي و النخاط، خالد عبد الواحد (2013) "واقع الخصخصة في ليبيا (التشريعات النافذة، الإجراءات التنفيذية، المشاكل والصعوبات)" المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة والملتقي المصاحب له (تحديات الواقع وآمال التنمية)، طرابلس 26-27/3/2013.

شتا، علي ابوالفتح احمد (1998) مداخل التقييم المحاسبي للشركات العامة في ظل استراتيجيات خصخصة الملكية ( بين النظرية و التطبيق)، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، العدد (1) 503-626.

الشرقطي، هدي محمد (2010) أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان - الأردن.

الشوارة، فيصل محمود (2007) تقييم أثر التخصيص في الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (23) العدد (2): 241-275.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي (2002) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: الفصل العاشر - تطورات وانجازات الخصخصة في الدول العربية، الكويت.

عليش، مفتاح عبد السلام و الجروشي، علي عبد السلام (2013) تجربة الخصخصة في ليبيا: تحديات الواقع والأفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة والملتقي المصاحب له (تحديات الواقع وآمال التنمية)، طرابلس 26-27/3/2013.

الفارسي، عيسي حمد (2005) الخصخصة : تجارب بعض الدول النفطية ، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، بنغازي في 19-20/6/2004 م ، (دار الكتاب الوطنية ، بنغازي ليبيا) ، ص 109-130 .

الفارسي، عيسي حمد (2013)، الخصخصة تجارب بعض الدول النامية: المفاهيم والدروس المستفادة، المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة والملتقي المصاحب له (تحديات الواقع وآمال التنمية)، طرابلس 26-27/3/2013.

قنوع، نزار (2005) "الخصخصة الاقتصادية بشكل عام، إيجابياتها وسلبياتها" ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27) العدد (2).

#### المراجع الأجنبية:

ABED, G. T. and H. R. DAVOODI (2003). *Challenges of growth and globalization in the Middle East and North Africa*, International Monetary Fund.

AKRAM, T. (2000). "Publicly Subsidized Privatization: A Simple Model of Dysfunctional Privatization." *Applied Economics* 32: 1689-1699.

ANDREASSON, B. (1998). *Privatization in Sub-Saharan Africa: Has It Worked and What Lessons Can be Learnt?*. . Gothenburg, , Sweden: Swedish Development Advisers.

- ANUATTI-NETO, F. and B. I. DE DESARROLLO (2003). *Costs and benefits of privatization: Evidence from Brazil*, Inter-American Development Bank, Research Department, Latin American Research Network.
- APPIAH-KUBI, K. (2001). "State-owned enterprises and privatisation in Ghana." *The journal of modern African studies* **39**(2): 197-229.
- BECK, T., R. CULL and A. JEROME (2005). "Bank privatization and performance: Empirical evidence from Nigeria." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 2355-2379.
- BERGER, A. N., G. R. CLARKE, R. CULL, L. KLAPPER and G. F. UDELL (2005). "Corporate governance and bank performance: A joint analysis of the static, selection, and dynamic effects of domestic, foreign, and state ownership." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 2179-2221.
- BHASKAR, V. and M. KHAN (1995). "Privatization and Employment: A Study of the Jute Industry in Bangladesh." *American Economic Review* **85**: 267- 273.
- BOEHMER, E., R. C. NASH and J. M. NETTER (2005). "Bank privatization in developing and developed countries: Cross-sectional evidence on the impact of economic and political factors." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 1981-2013.
- BORTOLOTTI, B., J. JULIET D'SOUZA, M. FANTINI and W. L. MEGGINSON (2002). "Privatization and the sources of performance improvement in the global telecommunications industry, ." *Telecommunications Policy* **26**: 243-268.
- BOUBAKRI, N. and J.-C. COSSET (2000). *Does privatization meet the expectations? Evidence from African countries*, Citeseer.

- BOUBAKRI, N., J. COSSET, K. FISCHER and O. GUEDHAMI (2005). "Privatization and bank performance in developing countries." *Journal of Banking & Finance* **29**: 2015-2041.
- BOYLAUD, O. and G. NICOLETTI (2000). *Regulation, market structure and performance in telecommunications*, OECD Paris.
- BURNS, P. and T. G. WEYMAN-JONES (1994). *Regulatory incentives, privatisation, and productivity growth in UK electricity distribution*, Centre for the Study of Regulated Industries.
- CHIRWA, E. W. (2004). "Industry and Firm Effects of Privatization in Malawian Oligopolistic Manufacturing." *Journal of Industrial Economics* **52**: 277-289.
- CLARKE, G. R., R. CULL and M. M. SHIRLEY (2005). "Bank privatization in developing countries: A summary of lessons and findings." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 1905-1930.
- D'SOUZA, J. and W. L. MEGGINSON (1999). "The Financial and Operating Performance of Newly Privatized Firms in the 1990s." *Journal of Finance* **54**: 1397-1438.
- DEAN, J. W. and T. ANDREYEVA (2001). "Privatization, Ownership Structure and Company Performance: The Case of Ukraine." *Journal for Institutional Innovation, Development and Transition* **5**: 62-72.
- DEWENTER, K. L. and P. H. MALATESTA (1997). "Public Offerings of State-Owned And Privately-Owned Enterprises: An International Comparison." *The Journal of Finance* **52**(4): 1659-1679.
- DEWENTER, K. L. and P. H. MALATESTA (2001). "State-Owned and Privately Owned Firms: An Empirical Analysis of Profitability, Leverage, and Labor Intensity." *The American Economic Review* **March**: 320-334.

- DOMNEY, M. D., H. I. M. WILSON and E. CHEN (2005). "Natural monopoly privatisation under different regulatory regimes: A comparison of New Zealand and Australian airports." *International Journal of Public Sector Management* **18**(3): 274-292.
- ESTACHE, A. (2002). "Argentina's 1990s utilities privatization: a cure or a disease." *Draft. World Bank*.
- FENG, F., Q. SUN and W. H. TONG (2004). "Do government-linked companies underperform?" *Journal of Banking & Finance* **28**(10): 2461-2492.
- FINK, C., A. MATTOO and R. RATHINDRAN (2002). "An assessment of telecommunications reform in developing countries." *World Bank Policy Research Working Paper*.
- FONG, W. and K. C. K. LAM (2004). "Privatization and Performance the Experience of Firms in China." *The Chinese Economy* **37**(4): 5-27.
- FORSTER, T. H. and V. S. MOULY (2006). "Privatisation in a developing country: insights from the Gambia." *Journal of Organizational Change Management* **19**(2): 250-265.
- FRYDMAN, R., C. GRAY, M. HESSEL and A. RAPACZYNSKI (1999). "When Does Privatization Work? The Impact of Private Ownership on Corporate Performance in the Transition Economies." *The Quarterly Journal of Economics* **November**: 1153-1191
- GALIANI, S., P. GERTLER, E. SCHARGRODSKY and F. STURZENEGGER (2001). "The benefits and costs of privatization in Argentina: a microeconomic analysis." *IDB (December)*.
- GO'NENC, S. and E. REHBER (2007). "Privatization in agro-food sector: the case of Turkish dairy industry." *British Food Journal* **109**(9): 661-674.

- GUPTA, N. (2005). "Partial privatization and firm performance." *The Journal of Finance* **60**(2): 987-1015.
- HABER, S. (2005). "Mexico's experiments with bank privatization and liberalization, 1991-2003." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 2325-2353.
- HACHETTE, D. and R. L. SCHWARZENBERG (1993). *Privatization in Chile: an economic appraisal*, ICS press San Francisco.
- HARPER, J. T. (2001). "short-term effects of privatization on operating performance in the Czech Republic." *Journal of Financial Research* **XXIV**(1): 119-131.
- HASKEL, J. and S. SZYMANSKI (1993). *The effects of privatisation, restructuring and competition on productivity growth in UK public corporations*, Queen Mary and Westfield College, Department of Economics.
- JIA, J., Q. SUN and W. H. S. TONG (2005). "Privatization through an Overseas Listing: Evidence from China's H-Share Firms." *Financial Management autumn*: 5 - 30.
- JOHNSON, G., S. SMITH and B. CODLING (2000). "Micro-processes Of Institutional Change in the Context of Privatization." *Academy Of Management Review* **25**(3): 572-580.
- JONES, L. P., Y. JAMMAL and N. GOKGUR (1998). Impact of Privatization in Côte d'Ivoire: Draft Final Report. Boston, Boston Institute for Developing Economies, Boston University.
- KIKERI, S. and J. NELLIS (2004). "An assessment of privatization." *The World Bank Research Observer* **19**(1): 87-118.

- KRUEGER, A. O. (1990). "Government Failures in Development." *Journal of Economic Perspectives* **4**(3): 9–23.
- LA PORTA, R. and F. LÓPEZ-DE-SILANES (1999). "The benefits of privatisation: evidence from Mexico " *Quarterly Journal of Economics* **114**(4): 1193–1242.
- MACQUIEIRA, C. and S. ZURITA (1996). "Privatizaciones en Chile: Eficiencia y Politicas Financieras,." *Estudios de Administracion* **3**: 1–36.
- MEGGINSON, W. L. (2005). "The economics of bank privatization." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 1931–1980.
- NAKANE, M. I. and D. B. WEINTRAUB (2005). "Bank privatization and productivity: Evidence for Brazil." *Journal of Banking & Finance* **29**(8): 2259–2289.
- NEWBERY, D. M. and M. G. POLLITT (1997). "The restructuring and privatisation of Britain's CEGB—was it worth it?" *The Journal of industrial economics* **45**(3): 269–303.
- OKTEN, C. and P. ARIN (2002). "How Does Privatization Affect the Firm's Efficiency and Technology Choice?: Evidence from Turkey." *JEL Classification: HO L* **32**: L33.
- OKTEN, C. and P. ARIN (2003). "How Does Privatization Affect Efficiency, Productivity and Technology Choice?: Evidence from Turkey." *Massey University, Department of Commerce Working Paper Series* **3**.
- OKTEN, C. and P. ARIN (2006). "The effects of privatization on efficiency: how does privatization work?" *World Development* **34**(9): 1537–1556.



- OMRAN, M. (2004a). "Performance consequences of privatizing Egyptian state-owned enterprises: the effect of post-privatization ownership structure on firm performance." *Multinational Finance Journal* 8(1-2): 73-114.
- OMRAN, M. (2004b). "The performance of state-owned enterprises and newly privatized firms: does privatization really matter?" *World Development* 32(6): 1019-1041.
- OMRAN, M. (2007). "Privatization, state ownership, and bank performance in Egypt." *World Development* 35(4): 714-733.
- OTCHERE, I. (2005). "Do privatized banks in middle-and low-income countries perform better than rival banks? An intra-industry analysis of bank privatization." *Journal of Banking & Finance* 29(8): 2067-2093.
- PARKER, D. (1995). "Privatisation and the Internal Environment Developing Our Knowledge of the Adjustment Process." *International Journal of Public Sector Management* 8(2): 44-62.
- PARKER, D. (1999). "The performance of BAA before and after privatisation: A DEA study." *Journal of Transport Economics and Policy*: 133-145.
- PARKER, D. (2003). "Performance, Risk and Strategy in Privatised, Regulated Industries: The UK's Experience." *International Journal of Public Sector Management* 16(1): 75-100.
- POMBO, C. and M. RAMÍREZ (2003). *Privatization in Colombia: A plant performance analysis*, Interamerican Development Bank.
- PRICE, C. W. and T. WEYMAN-JONES (1996). "Malmquist indices of productivity change in the UK gas industry before and after privatization." *Applied Economics* 28(1): 29-39.

- RAMAMURTI, R. (1997). "Testing the limits of privatization: Argentine railroads." *World Development* **25**(12): 1973-1993.
- RAMAMURTI, R. (2000). "A Multilevel Model of Privatization in Emerging Economies " *The Academy of Management Review* **25**(3): 525-550.
- ROS, A. J. (1999). "Does ownership or competition matter? The effects of telecommunications reform on network expansion and efficiency." *Journal of Regulatory Economics* **15**(1): 65-92.
- SAAL, D. S. and D. PARKER (2001). "Productivity and price performance in the privatized water and sewerage companies of England and Wales." *Journal of Regulatory Economics* **20**(1): 61-90.
- SHAOUL, J. (1997). "A critical financial analysis of the performance of privatised industries: the case of the water industry in England and Wales." *Critical Perspectives on Accounting* **8**(5): 479-505.
- STANBURY, W. T., W. BLOCK and R. SCHULTZ (1988). *Privatization in Canada: ideology, symbolism or substance?*, Springer.
- SUN, Q. and W. H. S. TONG (2002). "Malaysia Privatisation: A Comprehensive Study." *Financial management winter*: 79-105.
- TEMU, A. and J. M. DUE (1998). "The success of newly privatized companies: New evidence from Tanzania." *Canadian Journal of Development Studies/Revue canadienne d'études du développement* **19**(2): 315-341.
- TEMU, A. E. and J. M. DUE (2000). "The business environment in Tanzania after socialism: challenges of reforming banks, parastatals, taxation and the civil service." *The journal of modern African studies* **38**(4): 683-712.
- TORERO, M. (2003). "Peruvian privatization: Impacts on firm performance."

- TSAMENYI, M., J. ONUMAH and E. TETTEH-KUMAH (2010). "Post-privatization performance and organizational changes: Case studies from Ghana." *Critical Perspectives on Accounting* **21**(5): 428-442.
- VERBRUGGE, J., W. L. MEGGINSON and W. L. OWENS (1999). *State ownership and the financial performance of privatized banks: An empirical analysis*. conference Proceedings of a Policy research Workshop held at the World Bank, Citeseer.
- WALLSTEN, S. J. (2001). "An econometric analysis of telecom competition, privatization, and regulation in Africa and Latin America." *The Journal of industrial economics* **49**(1): 1-19.
- WRIGHT, V. (1994). *Privatization in western Europe: Pressures, problems, and paradoxes*, Thomson Learning.
- ZHANG, Y.-F., D. PARKER and C. KIRKPATRICK (2008). "Electricity sector reform in developing countries: an econometric assessment of the effects of privatization, competition and regulation." *Journal of Regulatory Economics* **33**(2): 159-178.
- ZHANG, Y., D. PARKER and C. KIRKPATRICK (2005). "Competition, regulation and privatisation of electricity generation in developing countries: does the sequencing of the reforms matter?" *The Quarterly Review of Economics and Finance* **45**(2): 358-379.